دعوات متعالية للتعاقد مع شركات استثمارية بشأن الحقول النفطية المشتركة

□ بغداد / المدى

مشأت نفطية

دعا برلمانيون وخبراء نفطيون الى التعاقد مع شركات استثمارية محايدة لتقسيم ثروات الحقول المشتركة بين العراق وايران والكويت محذرين في الوقت نفسه من تجاوز كل من ايران والكويت على نسب كبيرة من الحقول النفطية المشتركة مع العراق .

ونبه عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب بهاء جمال الدين من سيطرة ايران او الكويت على الحقول النفطية العراقية المشتركة بينهما، داعياً الى التعاقد مع شركة استثمارية محايدة لتحقيق العدالة في توزيع حصة كل دولة من النفط.

وقال جمال الدين بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن العراق يمتلك حقولا نفطية مشتركة مع جميع الدول المجاورة ولم يتحرك نحو استثمارها، ما جعل بعض الدول تحاول الاستيلاء او السيطرة عليها وهذا أمر مرفوض لأنه تجاوز على حقوق الشعب العراقي.

واضاف جمال الدين : بالنسبة للحقول المشتركة بين العراق وإيران فهي (١٢) حقلاً يصل احتياطها إلى أكثر من (٩٥) مليار برميل وهو أكبر احتياطي نفطي في الشرق الأوسط، ما يجعله ثروة مغرية للجميع مبيناً ان كل الاطرف تحاول الاستيلاء عليها بشتى الوسائل والحجج.

من جانبه قال المسؤول في شركة نفط الجنوب محمد عبد الرضا إن استمرار تجاوز ايران على الحقول المشتركة مع العراق ولاسيما الواقعة على حدود محافظة ميسان، سيحرم العراق من اخذ حقه الكامل من تلك الحقول.

واضاف عبد الرضا : في حال استمرار الصمت الحكومي على هذه التجاوزات سيؤدي الى زحف ايران والكويت الى العراق وضم الحقول النفطية المشتركة اليهم لافتاً الى دخول شركات إيرانية وكويتية مع معداتها الاستخراجية لتقوم باستثمار هذه الحقول، ما يصعب على العراق استرجاعها.

ودعا الى تكثيف عمل وزارات الدولة المعنية كالخارجية والنفط والمالية في متابعة الموضوع والعمل على ترسيم الحدود ومعرفة الاحتياطات النفطية والتقنيات المستخدمة في استخراج النفط للحقول المشتركة مع ايران والكويت.

بينما بدد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب امين هادي عباس خطورة تلك التجاوزات.

وقال عباس : شكلت لجان من قبل وزارتي النفط والخارجية للتفاوض مع الجانبين الايراني والكويتي لبحث كيفية استثمارها بصيغة تضمن لكل دولة حقوقها من النفط.

وأضاف عباس: في حال عدم الاتفاق بينهم يجب اللجوء الى الامم المتحدة لترسم الحدود مع تلك الدول لاستثمار الثروات المشتركة بشكل عادل.

اما الخبير النفطي حمزة الجواهري فقد اقترح اللجوء الى مبدأ تحديد الحقول من الناحية الجغرافية ومن ثم يتفق الطرفان على دخول طرف ثالث محايد كشركة استثمارية عالمية لتقوم بعمليات التطوير والإنتاج وتقسيم الارباح حسب المساحة الموجودة في داخل كل دولة من الحقول.

وقال الجواهري: ان هذا المبدأ متعارف عليه في جميع دول العالم ولا يوجد بديل عنه يحقق العدالة والإنصاف بين الدول المشتركة بحقول نفطية، مرجحاً اتفاق كل من العراق وايران والكويت عليه.

ويمتلك العراق (٢٥) حقلاً نفطياً مشتركاً مع الكويت وسوريا و إيران بينها (١٥) حقلاً منتجاً والأخرى غير مستغلة، وأبرزها سفوان والرميلة والزبير مع الكويت، ومجنون وأبو غرب وبزركان والفكة ونفط خانة مع إيران.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت في وقت سابق عن بلوغها المراحل النهائية من المفاوضات مع الجانبين الايراني والكويتي لتوقيع اتفاقيات بخصوص الحقول النفطية المشتركة وبالتعاون مع وزارة الخارجية، موضحة ان كل بلد من البلدان المجاورة له حق السيادة في استثمار حقوله النفطية داخل أراضيه، ولكن من مصلحة البلدان ان تعمل بشكل مشترك فيما يخص الحقول المشتركة.

وقد شكى مجلس محافظتي البصرة وميسان في وقت سابق من استمرار تجاوز ايران والكويت على الحقول النفطية العراقية المشتركة معهم، مشيرين الى أن الحكومة الاتحادية لم تبد اهتماما بهذه الحقول رغم التجاوزات المستمرة عليها .

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

أعــداء الكمــارك

الندوة التي نظمها مجلس الأعمال الوطني العراقي حول حشد الأصوات لإرجاء تنفيذ قانون التعرفة الكمركية وكما وردت في جريدة الصباح ليوم ٢٠١٢\٥\١٥ لاشك أنها تمثل عملية صراع مصالح ولكن تلبس لهذه المناسبة ما يتلاءم مع ايقاعها واتجاهاتها .

فقانون (رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠) يمضي عليه حوالي ثلاثة سنوات تقريبا" ولم يرد في بنوده جدول زمني فالمشرع شرعه ليطبق وليس لغاية أخرى.

أما لم يأخذه المشرع بحسبانه ان المنافذ غير جاهزة واجهزة الفحص غير مكتملة والكوادر غير كفوءة وغير مؤتمنة . فهذا يعني أن المشرع لم يأخذ هذه المعوقات ينظر الاعتبار، وكانه صادر من جهة جاهلة بالامور.

كما أنه لا توجد دولة في العالم بدون قانون تعريفة كمركية او حتى رسوم فالعراق ليس هونك كونك أو حتى دبي إضافة الى أن منظمة التجارة العالمية لا تتعامل مع بلد ليس فيه تعريفة كمركية.

فأين كان رئيس الجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة النوعية منذ الغاء بريمر للقانون لحد الآن عندما يدعي عدم كفاية الأجهزة والمختبرات بحيث يتعاقد العراق من شركات أجنبية. كما أنه لم يحدد جدولا" زمنيا" لاكتمال الأجهزة والمختبرات اما الكمارك فتخبرنا بأن الأسعار ستزداد على المواطن المسكين بعد التعرفة كما لاحظها عام ٢٠١١.

إذن المطالب ملحة جدا" على التأجيل ولكن بشروط غامضة (أجهزة معدات كادر) إضافة الى حين اكتمال ٥٠٪ من الصناعة الوطنية والزراعة بحيث أحد المتحمسات للتأجيل تتساءل عن أي منتج وطني تتحدثون حتى نفرض تعريفة ؟ مع المطالبة بدعم الصناعة والزراعة.

فكيف ندعم زراعتنا وصناعتها مع السوق المفتوح ونحن لا نملك المقومات للمواجهة وأبرزها (الكمارك (سور الحماية) والكهرباء والتمويل) لا يمكن قيام تنمية بدون هذه الاركان الثلاثة وهم يعلمون ذلك جيدا" رافعو لواء نحو عراق مفتوح بسياسة استيراد عشوائية بحيث نتحول الى منطقة حرة ولا حصانة لاي منتج وطني رئيسيا" او ثانويا" .

ثم كيف نتعلم ونحظو بدون عثرات وهفوات، فالندوات والمؤتمرات لا تعلم وحدها أحدا" بدون خبرة في التوقيتات ومستويات التعريفة وتنوعها حسب المواد، وكيف نضبط حدودنا بدون ممارسة ونشخص نقاط ضعفنا ونحدد ثغراتنا.

اما ايرادات الكمارك البالغة (٥٠٠ مليار) لعام٢٠١١ فهي رسوم تافهة كما أننا نحتاج الكمارك ليس بديلا" للنفط ولا الزراعة ولا حتى لصناعة أنها جهاز ينظم إيقاع الإنتاج الوطني الذي نسعى إليه زحفا" حتى نتحرر.

من هيمنة ريع النفط على الإنتاج المحلي الذي لم يطور حتى صناعته النفطية داخل البلد والتي هي أكثر الصناعات جاهزية للتطور والتقدم فكيف نرتهن الى هذا المورد الذي جعل من بلدانا مكب نفايات السلع الأجنبية ومستوياتها المتردية ونوعياتها الواطئة والتي جلبها لنا أعداء الكمارك مع فاسدي الاستيراد الحكومي والذين لا يمانعون بإصدار القانون ولكن المشكلة في توقيت التطبيق التي يريدونه في (المشمش). أنه صراع التجار مع رجال الأعمال الحقيقيين من زراعيين وصناعيين ويبدو أن كفة التجار هي الراجحة بفعل الاذرع السياسية لهم أو سيطرتهم على السوق الذي يرفع أو يخفض من شعبية السلطة في ضوء أسعارهم التي لايحدها رقيب أو حسيب أنهم يرتهنون السياسة والسوق.

بسم الله الرحمن الرحيم
((ان هذا القران يهدي للتي هي أقوم))
جمهورية العراق / مجلس القضاء الاعلى / رئاسة محكمة / استئناف بغداد/ الكرخ
العدد/١١٦٣/ب/٢٠١٢ الاتحادية / محكمة بداءة البياع
التاريخ/ ٢٠١٢/٥/٢٢
اعــلان / المدعى عليه زياد كاظم مهدي
مجهول محل الاقامة حالياً اقام المدعي محمد علي عبد الواحد الدعوى البدائية المرقمة ١١٦٣/ب/٢٠١٢ يطالبك فيها اعادة مبلغ أربعة الاف دولار امريكي وحيث ظهر من خلال شرح القائم بالتبليغ وتأييد المجلس البلدي بأنك مجهول محل الاقامة عليه تقرر تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين للحضور امام هذه المحكمة يوم ٢٠١٢/٥/٣٠ الساعة التاسعة صباحاً وعند حضورك او حضور من ينوب عنك قانوناً فستجرى المرافعة بحقك غيابياً وفق الاصول.
القاضي سيف عباس مخلف
٢٠١٢/٥/٢٠
الموظف المختص / ناهدة محمود

بسم الله الرحمن الرحيم
((ان هذا القران يهدي للتي هي أقوم))
جمهورية العراق / مجلس القضاء الاعلى - رئاسة محكمة - استئناف بغداد/ الكرخ
العدد/١١٥٤/ب/٢٠١٢ الاتحادية - محكمة بداءة البياع
التاريخ/ ٢٠١٢/٥/٢٠ اعــلان / المدعى عليه زياد كاظم مهدي
مجهول محل الاقامة حالياً اقام المدعي محمد على عبد الواحد الدعوى البدائية المرقمة ١١٥٤/ب/٢٠١٢ يطالبك فيها بمبلغ (ثمانية ملايين وثلاثمئة الف دينار والف دولار امريكي وحيث ظهر من خلال شرح القائم بالتبليغ وتأييد المجلس البلدي بأنك مجهول محل الاقامة عليه تقرر تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين للحضور امام هذه المحكمة يوم ٢٠١٢/٥/٣٠ الساعة التاسعة صباحاً وعند عدم حضورك او حضور من ينوب عنك قانوناً فستجرى المرافعة بحقك غيابياً وفق الاصول.
القاضي سيف عباس مخلف
٢٠١٢/٥/٢٠
الموظف المختص / ناهدة محمود

بسم الله الرحمن الرحيم
((ان هذا القران يهدي للتي هي أقوم))
جمهورية العراق / مجلس القضاء الاعلى - رئاسة محكمة - استئناف بغداد/ الكرخ
العدد/١١٦٤/ب/٢٠١٢ الاتحادية - محكمة بداءة البياع
التاريخ/ ٢٠١٢/٥/٢٢ اعلان / المدعى عليه زياد كاظم مهدي
مجهول محل الاقامة حالياً اقام المدعي محمد على عبد الواحد الدعوى البدائية المرقمة ١١٦٤/ب/٢٠١٢ يطالبك فيها اعادة المبلغ خمسة الاف دولار امريكي وحيث ظهر من خلال شرح القائم بالتبليغ وتأييد المجلس البلدي بأنك مجهول محل الاقامة عليه تقرر تبليغك بصحيفتين محليتين يوميتين للحضور امام هذه المحكمة يوم ٢٠١٢/٥/٣٠ الساعة التاسعة صباحاً وعند عدم حضورك او حضور من ينوب عنك قانوناً فستجرى المرافعة بحقك غيابياً وفق الاصول.
القاضي سيف عباس مخلف
٢٠١٢/٥/٢٢
الموظف المختص / ناهدة محمود

فقـــدان
فقد مني وصل استلام معاملة سيارة نوع هونداي / سنتافي معنون باسم عيد علي صاحب / صادر من قبل الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن وبصك مرقم (٤٥٩٩) بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣ على من يعثر عليه تسليمه الى جهة الاصدار.

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
العدد: ٨١٠
التاريخ:٢٠١٢/٥/٢٤
مناقصة رقم (٥٧) / إعلان للمرة الاولى
تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الاولى للمشروع الموضح في الجدول المرفق أدناه والخاص بمحافظة المثنى/ الادارة العامة والمحلية ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية المستمرة للمحافظة استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٥/٣١ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٦/٢٤ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:
١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.
٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.
٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.
٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com
٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.
٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.
٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:
مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد
٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.
٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب
١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.
إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٥/٢٣
مناقصة رقم (٥٧) / إعلان للمرة الاولى
مشروع الادارة العامة والمحلية في المحافظة

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	إنشاء مكتبة عامة في السماوة	السماوة	انشائية /٤	٣٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
العدد: ٨٠٤
التاريخ:٢٠١٢/٥/٢٣
مناقصة رقم (٤١) / إعلان للمرة الثانية
تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثانية للمشروعين الموضحين في الجدول المرفق أدناه والخاص بدائرة صحة المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٥/٣٠ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٦/١١ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:
١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.
٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.
٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.
٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com
٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.
٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.
٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:
مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد
٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.
٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب
١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.
إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٥/٢٢
مناقصة رقم (٤١) / إعلان للمرة الثانية
مشروعي دائرة صحة المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	بناء دار صحي في منطقة الخنينة	السوير	الانشاية/العاشرة	٥٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء
٢	إنشاء دار صحي لمنطقة بريص/ موسى ال غانم	النجمي	الانشائية/ العاشرة	٥٠٠٠٠	